الأهرام

المصدر: الاهـرام الـعـربى

التاريخ : ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٤

رشيد محمد رشيد:

لا تخوف من «الكويز» على وضعنا التجارى أوروبياً وعربياً

■ تقرير- جابر القرموطى

■ رشيد محمد رشيد

فور أن وقعت مصر اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة الكويز مع الولايات المتحدة وإسرائيل الأسبوع الماضى والجدل قائم بشأن الوضع التجارى والاقتصادى مع أوروبا والدول العربية فى إشارة إلى تركيز الحكومة المصرية والقطاع الخاص لتحقيق الاستفادة القصوى من اتفاقية الكويز إذ أنها تسمح بتصدير إنتاج ضخم للمناطق الصناعية فى البلاد إلى السوق الأمريكية الذى بدوره يتعامل بنسبة 40 فى المئة مع دول العالم وهو ما يعد إنجازا فى حد ذاته.

أكد وزير التجارة والصناعة المهندس رشيد محمد رشيد أن العلاقة مع الولايات المتحدة حسب اتفاقية الكويز لن توثر بأى حال على اتفاقية مصر مع الاتحاد الأوروبى أو الدخول فى اتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية العربية.

وأشار رشيد إلى الدعم الكامل الذى تلقاه مصر من الاتحاد الأوروبى، لافتا إلى توقيع الجانبين الأسبوع الماضى على البروتوكول الخاص بمد اتفاقية الشراكة إلى الدول العشر الأعضاء الجدد الذين انضموا للاتحاد فى مايو الماضى. ويهدف إلى الحفاظ على المصالح المصرية خلال ترتيبات تفضيلية إضافية بالنسبة لصادرات مصر من السلع الزراعية إلى الاتحاد الأوروبى بعد توسيع نطاقه الجغرافى، كما يحقق البروتوكول مد أحكام منطقة التجارة الحرة المصرية • الأوروبية ليشمل صادرات مصر من السلع الصناعية إلى تلك الدول.

واستبعد رشيد أى تأثير يذكر مؤكدا أن سياسة مصر الخارجية فى موضوع التجارة تسير فى أطر عدة ولا يمكن أن نستثنى منها إطارا واحد. فنحن نعمل على قدم وساق مع الولايات المتحدة وكذلك مع الاتحاد الأوروبى والدول العربية للنهوض باقتصادنا الوطنى. من جهته استبعد جمال الناظر رئيس جمعية رجال الأعمال أى تأثير للتعاون مع أمريكا أو غيرها على أى جانب آخر، وقال إن العالم بات أقرب للتعاوب من التباعد وبالتالى توقيع اتفاقية الكويز مع أمريكا لا يعنى أنها ستستغنى عن السوق الأوروبية، معتبرا أن اتفاق الشراكة مع أوروبا ركن مهم فى منظومة توجهات مصر نحو الانفتاح على العالم بشكل متدرج، وسيتيح إلغاء القيود الجمركية والكمية على الصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبى وستحصل مصر بمقتضاه على المزايا من اليوم الأول. وبشأن المنطقة الحرة العربية أشار الناظر إلى أن اتفاقية «الكويز» ستجعل السلع التى تنفذ من خلالها ذات جودة عالية وبالتالى عند التعاون فى هذه السلع مع دولة عربية حسب اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ستكون النتيجة إيجابا. وتساءل الناظر هل أوقفت أو قللت أمريكا تعاونها مع الأوروبيين وغيرهم نظرا لتعاونها مع العرب بالطبع لا، وعندما ننجح بكفاءة فى التصدير إلى أوروبا والتعامل تجاريا معها كما الحال مع أمريكا والدول العربية فلن تكون هناك أى مشاكل، وبالتالى تكون سياستنا هادفة بكل المقاييس.

مصدر فى وزارة التجارة الخارجية أكد أن اتفاقية الكويز أو حتى المنطقة الحرة مع أمريكا لاحقا لا يتعارض على الإطلاق واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو اتفاقيات مناطق التجارة العربية التى وقعتها أو توقعها مصر مع مختلف الدول العربية او اتفاقية الشراكة مع أوروبا، وأشار إلى أن الاتفاق سيعظم من حجم الاستفادة

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

المتبادلة بين جميع الأطراف. كما لا يتعارض اتفاق الشراكة مع منطقة التجارة الحرة التى تسعى مصر إلى إبرامها مع واشنطن.

وتوقع أن تحقق مصر أكبر حجم من المكاسب من اتفاق الشراكة مع أوروبا مقارنة بالدول العربية التى سبقت مصر فى التوقيع عليه، وذلك بعد مفاوضات شاقة خاضها فريق المفاوضات المصرى على مدى السنوات الست الماضية. وأوضح أن مصر رفضت شروطاً أوروبية بالتحرير الفورى للسلع الزراعية، مشيرا إلى أن هذا الملف من اصعب ملفات التفاوض واوضح أن اوروبا تدعم السلع الزراعية الاوروبية بنحو 50مليار دولار سنويا واتفق على التدرج فى عمليات التحرير.

وأشار إلى أن تأثير اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية سيكون محدوداً للغاية على اتفاق منطقة التجارة العربية الحرة والأمريكية موضحاً أن50 فى المئة من واردات البلاد من سلع رأسمالية وخامات هى من دول الاتحاد الأوروبى وهى غير متوفرة لدى الدول العربية.

وشدد على استحالة إجراء مفاوضات جديدة مع الاتحاد الأوروبى، مشيرا إلى أن مصر تلقت تأكيدات أوروبية بأن ما تم التوصل اليه يمثل الحد الأقصى الذى لا يمكن بعده تقديم تسهيلات أخرى.

وكشف نجاح بلاده فى الحصول على عدد من الاستشارات المهمة فى تطبيق قواعد المنشأ للسلع التى سيطبق عليها الإعفاء من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى والقيود الكمية. وأوضح أن مصر تمسكت بأن تحصل على استثناء مدته ثلاث سنوات من تاريخ بدء تنفيذ الاتفاق يتم دفع الرسوم الجمركية بالكامل للمصدر المصرى على المواد الإنتاجية المستوردة من طرف ثالث شرط أن يكون هذا الطرف من الدول العربية الموقعة على اتفاقية شراكة أو منطقة تجارة حرة، ثم يتم خصم 5 فى المائة على السلع الصناعية بعد الست سنوات الأولى ثم 10 فى المائة من السنة السابعة ويتم تقسيم البقية بنسب متساوية على سنوات حتى الوصول إلى 12 عاما وبعدها يبدأ التفاوض مع الاتحاد الاوروبى.

وأشار إلى أن التوقيع بالأحرف الأولى الذى تم أخيرا على إنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والأردن وتونس والمغرب جاء فى إطار الاستفادة منها فى استثناءات قواعد المنشأ باعتبار الدول الثلاث موقعة على اتفاقيات شراكة معها.

واكد رفض مصر الاتفاق على إعفاءات فورية للاتحاد الأوروبى على السلع الصناعية كما حدث فى اتفاقات الشراكة مع تونس والمغرب والأردن، موضحاً أن المفاوض المصرى لم يقبل هذا الأسلوب باعتبار أن الصناعة والمنتج المصرى فى حاجة إلى فترة أطول لكى يواكب المنتجات الأوروبية المنافسة.

وأكد أن مصر نجحت فى الحصول على ضمانات عدة فى اتفاق الشراكة تكفل فرض قيود على واردات السلع الصناعية إذا تعرضت الصناعة المصرية إلى أضرار واضحة نتيجة تدفق هائل للمنتجات الأوروبية حيث تستطيع مصر فرض رسوم خلال المرحلة الانتقالية فى حدود 25 فى المائة على ألا تفرض قيود على أكثر من 20 فى المئة من واردات مصر من الاتحاد الأوروبى وأكد أن الاتفاق يضمن قيام حوار سياسى منتظم بين مصر والاتحاد الأوروبى وتقرير الأمن والاستقرار وتشجيع الصادرات المشتركة ومنع الهجرة غير المشروعة وتشجيع حركة الاستثمار الأوروبى إلى مصر.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية